A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/945
2 July 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الثانية والخمسون

# تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة الدائمة

(١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٠١)

## أولا- مقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية)، الذي أشار إلى ورود طلبات للمشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١ من حكومات الأردن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا، وسلوفينيا، وسوازيلند، وغينيا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمكسيك، ومن منظمة الدول الأمريكية. وبناء على اقتراح الرئيس، أحيلت هذه الطلبات إلى أعضاء اللجنة التنفيذية، تمشيا مع المقرر الذي اتخذته اللجنة في عام ١٩٩٩ بشأن الاشتراك بصفة مراقب (A/AC.96/928). ورحب الرئيس بالوفود المراقبة ووفود المنظمات غير الحكومية التي تحضر اجتماعات اللجنة الدائمة بصفة مراقب، وهي وفود من أفريقيا، ومنطقة مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢- واشترك في رئاسة مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال المتعلق بالسياسة البرنامجية/سياسة الحماية سعادة السفير يوهان مولاندر (السويد)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية.

## ثانيا- إقرار جدول أعمال الاجتماع التاسع عشر وبرنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١

٣- أقر جدول أعمال الاجتماع (EC/51/SC/CRP.1). واعتمد أيضا بدون تنقيح برنامج عمل اللجنة الدائمة، على النحو الذي تمت مناقشته في اجتماع التخطيط المعقود في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (EC/51/SC/CRP.2).

## ثالثا- بيان نائب المفوض السامي

٤- في بيان افتتاحي موجز، أشار نائب المفوض السامي، إلى الاستعراض الداخلي الشامل لثلاثة جوانب الذي بدأه المفوض السامي الجديد، والمتعلق بالأنشطة التي تدخل في نطاق ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمسائل المرتبطة بعملياتها وتمويلها. ثم أبدى تصوراته بشأن المبادئ الأساسية التي ينبغي احترامها من أجل مساعدة المفوضية على أن تكون الجهة المسؤولة عن تحديد شؤون اللاجئين.

## رابعا- البرنامج والتمويل

### ألف- البرنامج الشامل والتمويل في عام ٢٠٠٠ والاسقاطات لعام ٢٠٠١

٥- قدم مدير شعبة الاتصالات والمعلومات استعراضا للبرنامج الشامل والتمويل لعام ٢٠٠٠ والاسقاطات لعام ٢٠٠١، على النحو الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات EC/51/SC/CRP.9. ولاحظ أن عام ٢٠٠٠ كان أول عام تطبق فيه الميزانية الموحدة. ومن الناحية الإيجابية، سمح هذا التغير للمفوضية بتقديم الموارد للعمليات الميدانية بشكل أكثر إنصافا وفي وقت أبكر من الماضي، الأمر الذي يوفر رؤية أوضح من كافة العمليات القطرية مما كان ممكنا باستخدام البرنامج العام والبرنامج الخاص. ومن الملاحظات المشجعة الأخرى المتعلقة بتخصيص الاعتمادات أن الجزء غير المخصص من الاعتمادات أو المخصصة بشكل عام تجاوز نسبة ٥٠ في المائة بكثير في إطار الهيكل الجديد للميزانية. أما من الناحية السلبية، فقد تمت مواجهة صعوبات شديدة بسبب حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتمويل بين فصل وآخر. وأدى ذلك إلى تقويض الجهود الرامية إلى التخطيط الاستراتيجي الشامل وإلى تهميش بعض الأنشطة التنفيذية الرئيسية، كما أضر بمصداقية المفوضية مع شركائها التنفيذيين. ودعا الاستعراض إلى اتباع نهج أكثر صرامة لتحديد الأولويات التنفيذية، وهو مجال لا تصل فيه قدرات المنظمة إلى المستوى المطلوب.

٦- وفيما يتعلق بالتوقعات لعام ٢٠٠١، أشار المدير إلى أن الاحتياجات بلغت الآن ٩٥٤,٧ مليون دولار. وعلى الرغم من المساهمات السخية التي أعلنت في مناسبات الإعلان عن التبرعات في أواخر عام ٢٠٠٠، فمن

المحتمل أن تواجه المفوضية نقصا بنسب مماثلة للنقص الذي شهدته في العام الماضي. وهذا وضع خطير. وأشار في هذا السياق إلى العمل الذي بدأه المفوض السامي في إطار الإجراء ٣، والرامي إلى إعادة التفكير في آلية التمويل الأساسية للمفوضية وإعادة تقييم النهج الإدارية بغية تفادي وضع يتحول بسرعة إلى نقص مزمن في التمويل.

٧- وأجمعت الوفود التي تكلمت في إطار هذا البند من جدول الأعمال على الترحيب بالمبادرة التي يتخذها حاليا المفوض السامي من أجل استعراض أنشطة المفوضية وهيكلها وآليات تمويلها، على النحو الوارد في رسالته المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ والموجهة إلى الرئيس. وأبدت أيضا تطلعها إلى إخطارها بنتائج عملية الاستعراض الهامـــة هذه وإلى تقديم الدعم بها. وقام بضعة وفود بتوجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى سبل ابتكاريه لمواجهة تحدي التمويل، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين. ولاحظت أن تمويل الميزانية، عند اعتمادها، مسؤولية يشترك جميع أعضاء اللجنة التنفيذية في تحملها. ومن المهم أيضا في هذا السياق الاعتراف بالمساهمة الهامة المقدمة من البلدان المضيفة. واقترح أحد الوفود أيضا إجراء تقييم للقيمة المضافة للعمل بميزانية موحدة كجزء من دراسة نتائج الاستعراض الجاري.

٨- وأبدت عدة وفود عن انشغالها إزاء التخفيضات التي أعلن عنها في الميزانية وحذرت من القيام بتخفيضات خطية. وأوصت بأن تستند التعديلات في الأنشطة الرامية إلى مواجهة النقص في الميزانية إلى الأولويات المحددة عبر المـــناطق والقطاعات مع التركيز على الاحتياجات الرئيسية. واسترعى أحد الوفود الانتباه إلى الأولوية التي ينبغي منحها للاحتياجات الأمنية.

٩- وأكـــد وفد مراقب على أهمية الشراكة بين الوكالات الدولية، مرحبا بالأولوية التي منحت لإقامة حوار استراتيجي من شأنه أن يدعم القدرة على التنبؤ بالتمويل بقدر أكبر وأن يساعد على كفالة رؤية مشتركة وتوزيع فعال للعمل فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية.

١٠- وأثنت وفود عدة على المفوضية لقيامها بتنظيم اجتماعات تخطيط استراتيجية على أساس تجريبي في تايلند وزامبيا. وأوصت بتكرار مثل هذه المبادرات التي ينبغي أن تضم المنظمات غير الحكومية واللاجئين لدى التخطيط لعمليات المفوضية.

١١- وتقـــدم مدير الاتصالات والمعلومات، في معرض رده على هذه الملاحظات، بالشكر إلى الوفود على ما أبدتـــه من دعم وما أعلنت عنه من مساهمات. وأكد على أنه سيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لإحاطة اللجنة علما بنتائج الاستعراضات الجارية، بما في ذلك مختلف المسائل المحددة التي أثارتها الوفود.

١٢- وفي ختام هذا البند، أحاط الرئيس علما بالتعديلات المقترحة على مشروع المقرر الملحق كتذييل بورقة غرفة الاجتماعات. وتمت الموافقة على المقرر المنقح (المرفق الأول- أ).

باء- أفريقيا

١٣- اعتمد مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا في بيانه الافتتاحي على الموجز المتاح للوفود. وقدم وصفا موجزا لكل من الاتجاهات الإيجابية والسلبية على الصعيد الإقليمي، فضلا عن الاتجاهات في المستقبل. ووجه الانتباه إلى آثار النقص في التمويل، وأكد على الصعوبات المواجهة عندما يتعين إجراء التخفيضات في منتصف الدورة البرنامجية. وتشمل المشاكل الرئيسية عدم القدرة على الحفاظ على الالتزامات طويلة الأجل، وانخفاض مستويات خدمات الرعاية والإعالة، الأمر الذي يعيق آليات الاستجابة السريعة ويسفر عن فقد المصداقية لدى الشركاء التنفيذيين.

١٤- وتضمنت الوفود العديدة التي تكلمت عددا كبيرا من أفريقيا، ووصفت الحالات التي تواجهها بلدانها بوصفها مضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين و/أو العائدين. وأعربت بضعة وفود عن التقدير للزيارة التي قام بها المفوض السامي مؤخرا إلى غرب أفريقيا والتي ساهمت في توجيه الاهتمام العالمي إلى الحالة هناك. وتم الثناء أيضا على استجابة المفوضية في حالات الطوارئ. وأبدت عدة وفود تأييدها للممرات الآمنة داخل غينيا، غير أنها أعربت عن القلق إزاء المرور عبر المناطق التي يسيطر عليها الثوار للوصول إلى سيراليون. كما أعرب عن القلق إزاء من هو الطرف الذي سيكفل سلامة الممرات، فضلا عن مدى قدرة سيراليون على استيعاب العائدين.

١٥- وأعربت وفود عدة عن الأمل في أن تتحقق توقعات أن يسود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أنها لاحظت تعقد الأنشطة الإنسانية في المنطقة. وأوصى أحد الوفود بتعيين منسق إنساني رفيع المستوى من أجل التصدي لأوجه التعقد في أفريقيا الوسطى. وطلب أيضا زيادة المساعدة المقدمة إلى العائدين من رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب وفد آخر عن تأييده للإلغاء التدريجي لأنشطة إعادة الإدماج في رواندا. ووجه وفدان آخران الانتباه إلى الحالة في بوروندي وحولها حيث لا تزال المخاطر الأمنية الشديدة قائمة.

١٦- وأقر عدة وفود بأهمية تقاسم المسؤولية، ملاحظة أن عبء اللاجئين في تزايد بينما ينخفض مستوى المساعدة المقدمة من المفوضية. وأعربت عدة وفود في هذا الصدد عن رأي مفاده ضرورة عدم إجراء أي تخفيضات إضافية في البرامج في أفريقيا. ودعي أيضا إلى زيادة الجهود المبذولة لصالح النساء والأطفال من اللاجئين. وقدم أحد الوفود طلبا خاصا بزيادة عدد موظفي الحماية في أفريقيا. وطلب وفدان الحصول على معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة كوناكري للتنفيذ الشامل التي اشتركت المفوضية ومنظمة الوحدة الأفريقية في وضعها.

١٧- وتضمنت المواضيع المتكررة الأخرى الآثار المدمرة المترتبة على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذكر أن أكثر من ثلثي المصابين على نطاق العالم موجودون في أفريقيا. وأن ثمة حاجة ملحة لاتباع نهج كلي ومشترك بين الوكالات في ما يتعلق بهذا الوباء. وأعربت وفود عديدة عن تضامنها مع

موظفـــي المفوضية وغيرهم من الموظفين المسؤولين عن الشؤون الإنسانية الذين يواجهون مخاطر أمنية في الميدان، واتفقت على أن أمن الموظفين شرط أساسي لأي شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وطلب أحد الوفود إجراء تقييم لنموذج الأمن في المخيمات الذي طبق في جمهورية تترانيا المتحدة نظرا إلى ورود طلبات لتكراره في أماكن أخرى. وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الغذائية، التمس أيضا تحسين تمويل البرامج التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي لأن سلة الأغذية للاجئين لا تلبي دائما المعايير الدنيا.

١٨- وأعرب مدير مكتب أفريقيا، في معرض رده، عن التقدير لما أبدى من تأييد خاصة فيما يتعلق باستجابة المفوضـــية مؤخرا لحالات الطوارئ في مختلف أرجاء غرب أفريقيا. وسيتم مناقشة مسألة تقييم أثر هيكل الإدارة اللامركزي في اجتماع لاحق. وبصدد التعاون المشترك بين الوكالات، أحاط المدير الإقليمي لغرب أفريقيا اللجنة عـــلما بالتوقيع المنتظر على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وهو تطور مستحب. ومن ناحـــية أخـــرى، فإن محاولات إشراك وكالات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والهيئة الحكومـــية الدولية المعنية بالتنمية في تصميم أنشطة إعادة الإدماج الرامية إلى تثبيت أقدام العائدين في مجتمعاتهم الجديدة لم تكلل دائما بالنجاح، غير أن الجهود ستواصل. كما وجه المدير الإقليمي لأفريقيا الجنوبية الاهتمام إلى أهمية التعليم كعنصر رئيسي في إعداد الأطفال والمراهقين كي يصبحوا أعضاء مفيدين في مجتمعهم المقبل. وتكون القيود المفروضة على الميزانية ضارة بشكل خاص عندما تحول دون تحقيق هذا الهدف.

جيم - مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط

١٩- قـــام مديـــر المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بـــتقديم استعراض مفصل للمنطقة، ركز فيه على تعقد مشاكل اللاجئين في المنطقة وصعوبة إيجاد حلول لحالات اللاجئين القديمة العهد. ووصف التحديات المتعلقة بالدعوة إلى إيجاد حلول سياسية ومنع المنازعات بأنها شروط مسبقة للتوصل إلى حلول دائمة، وعين الاستراتيجيات التنفيذية الرئيسية لعمل المفوضية في هذه المنطقة في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

٢٠- وفي المناقشة التي تلت ذلك، طرح عدد من الأسئلة بشأن حالات محددة للاجئين والسبل المتبعة للتصدي لها. وأشير على وجه الخصوص إلى أوجه التعقد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المرتبطة باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين لفترات طويلة من الزمن. ودعا أحد الوفود إلى حل شامل ومتكامل يستند إلى تقاسم الأعباء، مشيرا إلى الإجـــراء الـــذي اتخذه المجتمع الدولي في أزمة كوسوفو كمثال على ما يمكن القيام به. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها لهذا الطلب. وأثيرت أيضا مسائل تتعلق بالوضع المثير للقلق بصورة متزايدة في أفغانستان وما يؤدي إليه مـــن تحـــركات جديدة للسكان إلى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية المجاورتين، وهما يستضيفان أصلا أعدادا كـــبيرة من اللاجئين. واتفق على أن الحلول السياسية شرط مسبق للتوصل إلى حلول طويلة الأجل، وأن العودة

الطوعـــية إلى الوطن هي الخيار الأمثل. وأومأت بعض الوفود إلى أن من المرجح أن يؤدي توفير المساعدة داخل أفغانســـتان إلى انقاص حركة السكان عبر الحدود، وأشارت إلى ضرورة اتباع نهج منسق مشترك بين الوكالات استنادا إلى ولايات الوكالات ذات الصلة.

٢١- وأبـــدت وفـــود عدة اهتمامها بالمسائل المتعلقة بالمرأة والطفل، معربة عن قلقها إزاء تأثرها بتخفيضات الميزانـــية. ومـــن المســـائل الأخرى التي اهتمت بها بعض الوفود، مسألة قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطـــوارئ، ومـــدى ملائمة هذه القدرة للاستجابة لاحتياجات اللاجئين الأفغانيين الجدد. واسترعى أحد الوفود الانتـــباه أيضا إلى الآثار الضارة المترتبة على العقوبات فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية لسكان بلده. وذكرت وفود أخرى مسألة الموارد المحدودة، فضلا عن الحاجة إلى بناء القدرات على الصعيد الحكومي. وقام وفد مراقب يمثل المنظمات غير الحكومية بتوجيه الانتباه إلى عدم وجود إطار قانوني مناسب داخل المنطقة، والدور الهام الذي يضـــطلع به المجتمع الدولي في السعي إلى سد هذه الفجوة. وأكدت وفود أخرى على أهمية بناء القدرات الوطنية كوسيلة لتعزيز قانون اللاجئين والانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ بشأن مركز اللاجئين. وفي ســـياق المناقشة، أصر أحد الوفود على وجوب عدم اشتراك المفوضية في تسوية المنازعات أو في أنشطة ذات طابع سياسي إذ إن ذلك لا يدخل في نطاق ولايتها.

٢٢- وقام مدير المكتب الإقليمي، في معرض رده على أسئلة محددة طرحت خلال المناقشة، بتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل من المفوضية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، خاصة بالنظر إلى الطلبات المقدمة من عدد من الوفود لتقديم الدعم والمساعدة. وذكر أن الأونروا هي الوكالة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن الفلسطينيين داخل منطقة عملياتها، أي في سوريا، ولبنان، والأردن، والضفة الغربية، وغزة. أما مسؤولية المفوضية فتقتصر على الفلسطينيين المتواجدين في الأماكن الأخرى. وكان التعاون بين الوكالتين على مر السنين ولا يزال تعاونا وثيقا. وأدرجت أهمية هذا التعاون أيضا في اتفاق التعاون المبرم بين المفوضية وجامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٠، الأمر الذي رحبت به الوفود. وردا على ســـؤال بشـــأن حالة نحو ١٠ ٠٠٠ شخص على الحدود الأفغانية الطاجيكية أشار المدير إلى أنه بعد التشاور مع المفوض السامي، تقرر أن هؤلاء الأشخاص ليسوا من الفئات التي تعنى المفوضية بشؤونهم. ولن تستأنف المساعدة إلا بعـــد الوفاء بشروط محددة، وهي فصل المقاتلين عن المدنيين ونقل مواقع المخيمات وإتاحة حرية الوصول إلى المنطقة.

٢٣- وردا عـــلى استفسارات تتعلق في جملة أمور، بالبرامج المعنية بالمرأة والطفل وبملاك الموظفين، أشار نائب مدير المكتب الإقليمي إلى أن بعض العمليات في المنطقة يقيدها عدم كفاية سبل الوصول إلى السكان المعنيين، وقلة عدد الموظفات اللواتي يتحدثن بالعربية أو الروسية.

٢٤- وفي أعقاب مناقشة مطولة عن مسألة الصحراء الغربية، أكد الرئيس أهمية هذه المسألة وشدد على ضرورة مواصلة مناقشة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة في المحافل المناسبة ذات الصلة.

## دال - آسيا والمحيط الهادئ

٢٥- قدم مدير المكتب، إضافة إلى الاستعراض الخطي لعمليات المفوضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، معلومات مستكملة عن أحدث التطورات. وتضمنت مشاركة المفوضية في عملية محددة زمنيا ومخصصة لإعادة حوالي ٦٠٠ لاجئ من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية، فضلا عن الإعداد لأول عملية مشتركة بين بوتان ونيبال للتحقق من هوية الأشخاص المؤهلين للعودة إلى الوطن. ووصف أيضا الأعمال التحضيرية للاجتماعات لمشاورات آسيا والمحيط الهادئ المقبلة في المنطقة.

٢٦- وأثنت وفود عديدة على أعمال المفوضية في المنطقة، معربة عن تأييدها لسياسة المفوضية في تيمور. واقترح أحد الوفود أن تقيم المفوضية الدروس المكتسبة في كمبوديا وتيمور الشرقية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام فيما يتعلق بإعادة الإدماج وإعادة التأهيل بغية تطبيقها في أنحاء أخرى من المنطقة. وتضمنت المسائل المحددة الأخرى التي أثارتها الوفود مسألة الكوريين الشماليين في الصين، وحالة التيبيتيين الذين يدخلون إلى نيبال والهند، وضرورة تقييم حالة اللاجئين الكارين والكاريني والشان في تايلند، فضلا عن دعم الجهود الرامية إلى مساعدة اللاجئين المتبقين من ميانمار في بنغلاديش. وشجع أحد الوفود المفوضية أيضا على مواصلة جهودها من أجل المساهمة في عملية إعادة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار والمتواجدين حاليا في تايلند. وأوصى وفد آخر بمواصلة تقديم المساعدة إلى النازحين في سري لانكا. وأثني أيضا على عمل المفوضية بصفتها "وسيط أمين" في العملية المشتركة بين بوتان ونيبال للتحقق من العائدين.

٢٧- وأعرب وفد مراقب يمثل المنظمات غير الحكومية عن الأمل في أن تشجع المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية دول المنطقة على الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١. وأشار عدد من الوفود إلى مشاورات آسيا والمحيط الهادئ كمبادرة هامة، تعزز الحوار والتعاون في المنطقة وتعهدت بمواصلة تقديم الدعم للعملية. وفي هذا السياق ذكر أن مشاورات آسيا والمحيط الهادئ قد توفر المحفل المناسب للمشاورات العالمية.

٢٨- وأعربت عدة وفود عن الاهتمام بالحصول على مزيد من المعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية في المنطقة لصالح النساء والأطفال من اللاجئين، وأشارت إلى عدم وجود مستشار إقليمي معني باللاجئات والمساواة بوجه عام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعربت وفود عدة عن تقديرها للجهود الرامية إلى تعزيز القدرات على إدارة حالات الطوارئ والاستجابة لها في المنطقة، وأكدت من جديد دعمها لأنشطة المركز الإلكتروني الذي يتخذ من اليابان مقرا له.

٢٩- وأكـــد مدير مكتب آسيا والمحيط الهادئ، في بيانه الختامي، على أن المفوضية ستبدأ بالتخفيض التدريجي لعملـــياتها في تـــيمور الشرقية في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وقدم تفاصيل عن ترتيبات إنجاز برنامج المأوى. والأمل معقود على أن تضطلع الوكالات الإنمائية بالمسؤولية عن الاحتياجات اللاحقة المتعلقة بالمأوى، وبذا يمكن تفادي الفجـــوة بين فترتي الإغاثة والتنمية. وألمح إلى القلق الذي أبدي خلال المناقشة فيما يتعلق بالتدفقات المحتملة من اللاجئين في أجزاء أخرى من إندونيسيا، مؤكدا أن الحالة يجري رصدها عن كثب.

## خامسا - سياسة الحماية/السياسة البرنامجية

### ألف - متابعة الموضوع السنوي للدورة الحادية والخمسين

٣٠- أشار الرئيس إلى أن الموضوع السنوي للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية، كان "*المفوضية بعد مرور خمسين سنة: من الاستجابة إلى الحلول*"، نظرا للذكرى السنوية للمفوضية. ووجه الانتباه إلى الوثيقة التي وفرت إطار مناقشات اللجنة (A/AC.96/938)، وإلى ملخص الرئيس للمناقشة (A/AC.96/944، المرفق الثالث). ولم يجر الإدلاء بأي بيانات بشأن متابعة هذا الموضوع.

### باء - التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ

٣١- قامـــت رئيسة دائرة الطوارئ والأمن، في معرض تقديمها لهذا البند الفرعي، بتوجيه الانتباه إلى التدابير المتخذة لتنفيذ خطة العمل التي وضعت في عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالتأهب والاستجابة والمسائل الهيكلية والإدارة في الفترة اللاحقة للطوارئ، فضلا عن مبادرات أخرى ولا سيما في مجال تعزيز أو إقامة شراكات جديدة، على النحو الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات EC/51/SC/CRP.4.

٣٢- وأثنت وفود عديدة في مداخلاتها على المفوضية لما أحرزته من تقدم منذ وضع خطة العمل، كما تبين في حالات الطوارئ الأخيرة في غرب أفريقيا. وساد توافق في الآراء بشأن ضرورة منح الأولوية للاستجابة والأمن في حالات الطوارئ، وضرورة عدم تأثر ذلك بأي قيود جديدة تفرض على الموارد. وأيد أحد الوفود الاستمرار في زيادة عدد الموظفين الرئيسيين لحالات الطوارئ. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بالحصول على نسخة مستكملة من خطة العمل تتضمن عناصر الميزانية.

٣٣- وأعربت عدة وفود عن بعض القلق إزاء خطط المفوضية لإقامة روابط مع الجهات العسكرية، ونبهت إلى ضرورة تحديد معايير هذه الروابط بصورة واضحة. وشددت أيضا على أهمية تفادي الازدواجية مع جهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما وحدة الدفاع العسكري والمدني التابعة لمكتب الشؤون الإنسانية. وأبدى أحد

الوفود ملاحظة مؤداها أن من الضروري أن تكون الموارد الاحتياطية والدعم العسكري في حالات الطوارئ، دائما تحت السيطرة المدنية وذلك لاحترام المبادئ الإنسانية.

٣٤- وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة الجهود الرامية إلى توفير تدريب معزز ومشترك. فلذلك أهمية خاصة عند إعداد قائمة الموظفين. ورحب أيضا بالجهود الرامية إلى إشراك وكالات أخرى في عملية التدريب. وطلب أحد الوفود إجراء هذا التدريب في الميدان، بالقرب من البلدان التي تواجه أزمات. وفيما يتعلق بالتخطيط للطوارئ، أعرب أحد الوفود عن رغبته في الاطلاع على المعايير المستخدمة للتحليل في الموقع. ورحب وفد آخر بمشاركة المفوضية في تكوين قدرة معززة على الإنذار المبكر في نيويورك. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بالتقييم في الوقت الحقيقي الذي أجري خلال حالة الطوارئ في إريتريا/السودان في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأوصت بتكرار هذه التجربة. ومن المهم أيضا إدماج الدروس المكتسبة من مختلف عمليات التقييم في البرامج التدريبية.

٣٥- وبصدد موضوع الإدارة وملاك الموظفين في حالات الطوارئ، لاحظت عدة وفود الجهود التي بذلت مؤخرا لتوضيح خطوط الإبلاغ وعمليات صنع القرار. غير أنها أعربت عن القلق إزاء استمرار الصعوبة في ضمان الإفراج عن كبار الموظفين المؤهلين. وتساءل أحد الوفود أيضا عن ماهية التدابير التي من شأنها المساعدة في ضمان فعالية الترتيبات الاحتياطية الإضافية المقترحة. وحذرت وفود أخرى أيضا من استخدام أفرقة الطوارئ لسد الفجوات في ملاك الموظفين.

٣٦- وفي ختام المناقشة، أعربت رئيسة دائرة الطوارئ والأمن عن تقديرها للبيانات العديدة المعبرة عن التأييد، وتعهدت بتقديم خطة عمل مستكملة إلى اللجنة على النحو المطلوب. وأكدت أنه يجري بذل قصارى الجهود من أجل تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات على جميع الأصعدة، وخاصة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبخصوص مسألة التعاون مع الجهات العسكرية، قالت إن الغاية التي تنشدها المفوضية هي توطيد هذا التعاون عن طريق خطة تناوب مقترحة للإعارات القصيرة الأجل للأفراد العسكريين بغية تسهيل التبادل والتدريب والتفاهم المشترك بين المؤسسات العسكرية والمفوضية. ويتفق هذا الاقتراح مع التوصية الواردة في خطة عمل عام ٢٠٠٠ بشأن إعادة إنشاء وحدة للاتصال مع الجهات العسكرية، والتي نالت قبولا من بعض الحكومات. وأقرت بأن توفر كبار الموظفين كجزء من أفرقة الطوارئ لا يزال يمثل تحديا، غير أنه يجري بحث عدد من الأفكار الإبتكارية، بما في ذلك تعزيز قدرة موظفين مختارين من المستوى المتوسط للاضطلاع بمسؤوليات أكبر. وثمة صعوبة أيضا في المرحلة الانتقالية بين فريق الطوارئ والموظفين المعارين، غير أن التجارب تبين أن أول شهرين من أي حالة طوارئ تعتبر أساسية من لإقامة الآليات التي يمكن أن تذلل هذه المرحلة الانتقالية.

جيم- إعادة الإدماج: تقرير مرحلي

٣٧- أشار المدير بالنيابة لشعبة الدعم التنفيذي في مقدمته، إلى سلسلة المبادرات الجارية والجديدة في مجال إعادة الإدماج، على النحو الوارد في التقرير المرحلي المقدم إلى الاجتماع (EC/51/SC/CRP.5). وأكد على أهمية الشراكات في عملية إعادة الإدماج، وتساءل عن المدى الذي ينبغي للمفوضية أن تشارك فيها.

٣٨- وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدور القيادي الذي قامت به المفوضية وتبدى في جهودها الرامية إلى إدراج مسألة إعادة الإدماج على جدول الأعمال العالمي. وأشير على وجه الخصوص إلى الدور الذي قامت به المفوضة السامية السابقة وكذلك دور نائب المفوض السامي عن طريق عملية بروكينغز. وأعرب عن الأمل في أن تستمر جهودهم الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة. غير أن بعض الوفود اعترفت بأن التقدم المحرز لا يزال محدودا، وبأن الفجوات المؤسسية وفي مجال التمويل لا تزال قائمة. واعترف أحد الوفود بأن هذه الفجوات قائمة ليس داخل الوكالات المتعددة الأطراف وفيما بينها فحسب، وإنما أيضا بين الجهات المانحة التي يجب أن تتصدى "للفجوات في رؤوس أموالها".

٣٩- وطلب أحد الوفود، مشيرا إلى المشاكل الجسيمة في المناطق المستقبلة للعائدين، تقديم المساعدة في شكل مشاريع ذات أثر سريع بغية التخفيف من محنتهم، وتمكين اللاجئين في بحثهم عن حلول دائمة. وتردد هذا الرأي على لسان عدد من الوفود الأخرى التي ترى أن إعادة الإدماج عنصر أساسي من أعمال المفوضية، وأن أهمية النهج الموجهة نحو الحلول تضاهي أهمية أنشطة الحماية. ولذلك، ينبغي مواصلة العمل على هذه النهج على أن ترافقها استراتيجيات محددة المعالم للانسحاب. ولاحظ أحد الوفود أن المجتمع الدولي بتقديمه لاستثمار أولي من أجل تثبيت أقدام العائدين عن طريق الاعتماد على الذات، سيواجه بتكاليف أقل في الأجل الطويل.

٤٠- وشددت وفود عديدة على الدور الأساسي للشراكات مع الوكالات الإنمائية والمانحين الثنائيين، ورحبت بالجهود التي تبذلها المفوضية حاليا في هذا الاتجاه، خاصة لدعم إعادة تعمير بلدان إفريقية. وشجعت المفوضية على مواصلة هذا العمل. وأقر أحد الوفود بالصعوبات التي تواجهها المفوضية عندما لا يتواجد أي شركاء آخرين، غير أنه أشار إلى ضرورة إقامة الشراكات مع العناصر الفاعلة الإنمائية في مرحلة أبكر مما كان عليه الحال حتى الآن.

٤١- وأشار عدد من الوفود إلى التركيز على بلدان محددة الذي نجم عن الاجتماع الذي عقدته المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وهذا يعني تحول محمود عن النهج النظري، من شأنه أن يعطي دفعة دينامية جديدة لعملية بروكينغز والتزام جديد بها. وأعربت عدة جهات مانحة عن تأييدها لتعبئة موارد جديدة وعن أملها في تحقيق ذلك، استنادا إلى تحليلات سليمة، لصالح رواندا وجمهورية الكونغو، وهما البلدان اللذين وقع عليهما الاختيار كموقعين تجريبيين.

دال- تعزيز نهج إنمائي مجتمعي

٤٢- عـــرض هذا البند الفرعي المدير بالنيابة لشعبة الدعم التنفيذي، الذي أكد أن الدعوة لاتباع نهج إنمائي مجتمعي على النحو المبين في ورقة غرفة الاجتماعات (EC/51/SC/CRP.6) قد بدأت منذ سنوات عديدة، ولكن ينبغي أن يصبح هو المعيار.

٤٣- وأعربـــت وفود عديدة عن تأييدها لهذا النهج، معترفة بضرورة تعزيز عملية تمكين اللاجئين مع احترام قـــيمهم وخلفيـــتهم الثقافـــية احتراما تاما. غير أن بعض الوفود رأت أن مشروع الاستنتاج المرفق بورقة غرفة الاجـــتماعات ينبغي أن يكون أقوى وأن يبين بشكل أوضح الحاجة إلى تنفيذ هذا النهج وإدماجه في جميع برامج المفوضية. واقترح أحد الوفود أن يتم توسيع نطاقه بحيث يشمل المجتمعات المضيفة. وأعربت وفود أخرى عن القلق إزاء ما قد يترتب على ذلك من آثار على الميزانية، وأوصت المفوضية بالقيام في بداية الأمر باختبار تجريبي للنهج الإنمائي المجتمعي.

٤٤- وتحدثت ممثلة وفد مراقب نيابة عن المنظمات غير الحكومية، فرحبت بنهج السياسة العامة وأعربت عن تأييدها له، مشيرة إلى التعاون الوثيق في هذا المجال بين المفوضية وعدد من المنظمات غير الحكومية. وقدمت أمثلة عـــلى الجهود التي بذلت من قبل لإعادة إدراج التنمية والتعبئة المجتمعيتين على جدول الأعمال، ولاحظت أنه قد دعا إلى زيادة التركيز على مشاركة الأطفال والمراهقين في عملية صنع القرار. ويدعو النهج الإنمائي المجتمعي إلى اتـــباع أساليب وسائل جديدة للعمل مع مجتمعات اللاجئين، ويسلم بأن هذه العملية طويلة الأجل وتنطوي على حوار مستمر بين جميع العناصر الفاعلة.

٤٥- واسترعت عدة وفود الانتباه إلى تجربة المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان، وأوصت باستخدام أفضل ممارساتها كنماذج. وتم الاعتراف أيضا بأهمية التدريب مع جميع الشركاء بغية اعتماد وتنفيذ نهج مشترك. ووجه عـــدد مـــن الوفود الاهتمام إلى ضرورة ترويج النهج الإنمائي المجتمعي في جميع القطاعات، نظرا لطابعه الشامل، وذلك في جميع مراحل أي عملية.

٤٦- وأحـــاط المدير بالنيابة لشعبة الدعم التنفيذي، بمساعدة من رئيس دائرة الصحة والتنمية المجتمعية، علما بمختلف الملاحظات والمقترحات المقدمة. وأقر بأن التحدي الرئيسي في تنفيذ السياسة العامة هو في تحقيق تغير في المواقف.

٤٧- واعتمدت اللجنة مشروع الاستنتاج بصيغته المعدلة. ويرد في المرفق الأول - باء.

هاء- اللاجئون وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٨- في معرض تقديم ورقة غرفة الاجتماعات بشأن هذا البند الفرعي (EC/51/SC/CRP.7)، وجه المدير بالنيابة لشعبة الدعم التنفيذي الاهتمام إلى المخاطر المحددة التي تهدد اللاجئون من هذا المرض المروع الذي يوصف بأنه آفة القرن. واسترعى الانتباه إلى الحاجة الملحة لتنسيق الجهود ووضع استراتيجيات مشتركة. وتكررت هذه الدعوة في البيان الاستهلالي الذي أدلى به مدير التخطيط القطري ووضع البرامج في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، الذي أكد على أبعاد المرض الساحقة. وعلى الرغم من بعض الدلائل التي توحي بزيادة الوعي والالتزام على الصعيد الدولي، فلا يزال الطريق طويلا وتظل هناك حاجة إلى القيام بالكثير. ويتسم ذلك بأهمية خاصة لتلبية احتياجات اللاجئين. ويتطلب تعزيز مختلف الآليات المشتركة بين الوكالات واتخاذ تدابير لكفالة إدراج احتياجات اللاجئين في البرامج الوطنية. ورحب أيضا بالدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة التي من شأنها أن تعمل على زيادة تحفيز الدعم الدولي.

٤٩- وركزت وفود عديدة على أهمية مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها مسألة عالمية تتطلب المزيد من الإجراءات المتسقة والمنسقة. وطلبت إلى المفوضية أن تدرج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مرتبة أعلى على جدول أعمالها وأن تتولى محل الصدارة بخصوص هذه المسألة فيما يتعلق باللاجئين. وأشارت وفود عديدة أيضا إلى المخاطر الخاصة التي تواجهها النساء، والمراهقات، وتلك التي يواجهها الأيتام والأطفال، وشددت على ضرورة الاستجابة بصورة شاملة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك الحماية والتعليم والصحة والمشاركة المجتمعية وتمكين النساء والشباب. ويجب التركيز على حملات التوعية التي تشمل السكان المحليين. وينبغي إقامة شراكات مع اللاجئين وقياداتهم. ووجه عدد من الوفود الانتباه أيضا إلى الدور الهام الذي تقوم به اللاجئات، فضلا عن الدور الرئيسي للتعليم. ولاحظ أحد الوفود ضرورة إدراج الامتناع عن ممارسة الجنس والسلوك المسؤول كعنصرين أساسيين من عناصر الوقاية. ووجه المراقب عن المنظمات غير الحكومية الاهتمام أيضا إلى الوصمة المرتبطة بالمرض والآثار السلبية المترتبة على ذلك خاصة فيما يتعلق بفرص إعادة التوطين.

٥٠- وشجعت بعض الوفود المفوضية على جمع وتوفير المزيد من البيانات بشأن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات اللاجئين. ورحبت أيضا بإنشاء فرقة عمل داخلية. واقترح أحد الوفود أن تقوم المفوضية أيضا بعقد اجتماع مع الجهات المانحة والحكومات المضيفة بغية تشجيع الدعم الإضافي. وذكر أحد الوفود أنه قد يكون من المفيد تقديم ورقة عمل عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللاجئين إلى الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة. وأشار ممثل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي كان من المقرر عقده في نيجيريا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ ويجري فيه تناول هذه المشكلة باعتبارها مسألة رئيسية.

٥١- ولاحظ عدد من الوفود أن تكلفة الرعاية تتجاوز إمكانيات العديد من البلدان وكذلك المجتمع الإنساني. وقال أحد الوفود إن توجيه نداء موحد خاص قد يمثل طريقة لجمع أموال إضافية لأغراض دعم الوقاية والرعاية.

٥٢- وأعرب كل من المدير بالنيابة لشعبة الدعم التنفيذي ورئيس دائرة الصحة والتنمية المجتمعية، في ملاحظاتهما الختامية، عن تقديرهما للاعترافات العديدة بأهمية هذه المسألة وإلحاحها. ولاحظا التركيز على الوقاية أكثر من العلاج، والروابط مع التنمية المجتمعية والبرامج الخاصة بالمرأة والطفل. وتعهدا أيضا بمتابعة الاقتراحات المحددة المقدمة وبتقديم تقرير إلى اللجنة بشأن التقدم المحرز في الوقت المناسب.

واو - المسائل المرتبطة بالأمن والسلامة

٥٣- في معرض تقديم ورقة غرفة الاجتماعات بشأن هذا البند الفرعي (EC/51/SC/CRP.8)، وجهت رئيسة دائرة الطوارئ والأمن الاهتمام إلى الاجراءات المتخذة مؤخرا بغية تعزيز وزيادة أمن الموظفين واللاجئين. وركزت هذه الاجراءات على ثلاثة مجالات رئيسية هي: توحيد المسؤوليات والقدرات المتعلقة بالأمن داخل المفوضية؛ ودعم الادارة الفعالة للأمن؛ وتحديد معايير أمنية في عمليات المفوضية والإبقاء عليها. ووجهت الانتباه إلى بعض المعلومات الإحصائية التكميلية التي أتيحت للجنة الدائمة بشأن الحوادث الأمنية في عام ٢٠٠٠ والتي تشير إلى زيادة حادة (أكثر من ٥٠ في المائة) بالمقارنة مع العام السابق.

٥٤- وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للمجالات ذات الأولوية كما وردت في الورقة، وشددت على أهمية الجوانب الإدارية من هذه المسألة الهامة التي يجب أن تظل في مرتبة عالية على جدول أعمال اللجنة الدائمة. وأكد أحد الوفود على أهمية وجود خطوط واضحة لعملية صنع القرار في هذا المجال. ودعا وفد آخر إلى أن يوضح بجلاء ما الذي يجري القيام به لتغيير الثقافة التنظيمية بحيث تزداد المساءلة على جميع الأصعدة. وبصدد المسؤولية الشخصية، أعربت بعض الوفود أيضا عن اهتمامها باعتزام أن يقتضي من جميع رؤساء المكاتب في مراكز العمل الخطرة أن يضعوا بروتوكولا أمنيا مع موظفيهم.

٥٥- وركزت بعض الوفود أيضا على أهمية التعاون المشترك بين الوكالات، مرحبة بنية المفوضية الاستفادة من الفريق المشترك بين الوكالات المعني بإدارة الأمن والتابع للأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية، ومشجعة المفوضية على الانتفاع بالقدرة الموسعة لمكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية انتفاعا تاما. وأعرب أيضا عن الاهتمام بوضع معايير دنيا للأمن التنفيذي على المستوى المشترك بين الوكالات. وبشأن مسألة التمويل، رأى عدد من الوفود أن من الضروري تغطية تكاليف الموارد المعززة لمكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. غير أنها اعترفت بأن وكالة ميدانية مثل المفوضية تحتاج إلى تمويل إضافي لاحتياجاتها المتزايدة واقترحت النظر في أفضل وسيلة لتوفير الدعم اللازم.

٥٦- وأشـــار وفد مراقب يمثل المنظمات غير الحكومية إلى الترابط ما بين الوكالات الإنسانية في الميدان فيما يتعلق بأمن الموظفين، ودعا إلى الاستفادة بقدر أكبر من الاتفاق الإطاري بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية المـــتعلق بالشـــراكة التنفـــيذية كقاعدة يرتكز عليها لتوطيد التعاون في مجال الأمن. وكان من العوامل المشجعة للمنظمات غير الحكومية إنشاء فرقة عمل في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتي تعمل حاليا على وضع بعض التوصيات.

٥٧- وبخصوص مسألة أمن اللاجئين، أيدت عدة وفود مجددا تأييدها للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين المفوضية وإدارة عملـــيات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأشارت عدة وفود أيضا إلى الوزع المقترح لضباط الأمن الإنسانيين وهي عملية سعت المفوضية إلى الحصول على تأييد الحكومات لها. ولا تزال هذه المناقشة جارية. وقام أحـــد الوفـــود، مرحبا بالصلة بين أمن الموظفين وأمن اللاجئين، بتوجيه الانتباه إلى ضرورة أن يشمل ذلك أمن السكان المضيفين في المناطق المحيطة بتلك التي توجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين. وأشارت بعض الوفود أيضا إلى المناقشـــات الـــتي جرت في المشاورات العالمية بشأن أمن المخيمات. ولاحظ أحد الوفود ضرورة اتباع نهج كلي يشمل الاهتمام بتصميم المخيمات وتخطيطها.

٥٨- وتقدمـــت رئيسة دائرة الطوارئ والأمن في ردها، بالشكر إلى الوفود على عبارات التأييد العديدة التي أبدتها وعلى الاقتراحات والملاحظات المحددة التي قدمتها. وسلمت بأن مسألة ضباط الأمن الإنسانيين مسألة معقدة تحتاج إلى مزيد من إمعان الفكر المشترك. وفيما يتعلق بمسألة التمويل، ناشدت الحكومات أن تعمل على ألا تؤدي المناقشـــة الحالـــية بشأن تقاسم التكلفة إلى تحويل الموارد عن الأعمال الأساسية للمفوضية من أجل تغطية هذه التكاليف.

## سادسا - التنسيق

٥٩- قـــدم رئيس الأمانة والدائرة المشتركة بين المنظمات استكمالا موجزا عن المسائل المتعلقة بالتنسيق داخل مـــنظومة الأمم المتحدة، وكانت مذكرة إعلامية قد أتيحت بشأن هذه المسألة (EC/50/SC/INF.1). وتضمنت التطورات الرئيسية التغير في آلية لجنة التنسيق الإدارية ومتابعة تقرير براهيمي. ومن المقرر عقد اجتماعات هامة في نيســـان/أبـــريل ٢٠٠١، ولا سيما اجتماع لجنة التنسيق الإدارية في نيروبي، يليه مباشرة اجتماع للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية والأعمال التحضيرية للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٠- ودعا نائب مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومساعد منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة، إلى بذل جهود متسقة من أجل تعزيز عملية إصدار النداءات الموحدة. وتزداد أهمية ذلك نظـــرا للتآكل الملاحظ في العمل الإنساني المتعدد الأطراف في السنوات الأخيرة. وعملية إصدار النداءات الموحدة

هـــي نتيجة لجهود مضنية فيما يخص التنسيق وتحديد الأولويات في الميدان، كما أنها توفر آلية لتجنب التفاوتات الصـــارخة في النداءات، الأمر الذي يضيف بعدا آخر إلى الاحتياجات الإنسانية الحقيقية. ودعا إلى تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأفرقتها المرجعية التي تقوم بعمل مفيد للغاية في تنسيق السياسات والممارسات في طائفة من الميادين. وبصدد موضوع الاستجابة للكوارث الطبيعية، وصف الأعمال التي أنجزتها أفرقة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق التي وزعت في ٨٠ حالة منذ عام ١٩٩٣ واشتركت مؤخرا في حالات طوارئ معقدة. وأشـــار أيضا إلى المسألة المعقدة المرتبطة بالتفاعل بين المسائل الإنسانية والعسكرية في عمليات الإغاثة في حالات الطـــوارئ، وإلى عمـــل وحدة تنسيق الدفاع العسكري والمدني داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعتادها للدفاع العسكري الأجنبي والدفاع المدني. ويقوم هذا النظام على أساس مبادئ أوسلو التوجيهية المعتمدة في عام ١٩٩٤. ويجرى حاليا استعراض هذه المبادئ التوجيهية بغية تقييم إمكانية تطبيقها على حالات الطوارئ المعقدة.

٦١- وأشار وفد مراقب تحدث نيابة عن المنظمات غير الحكومية إلى تقرير براهيمي ومتابعته. وعلى الرغم من اعترافه بأن التقرير خطوة هامة لتعزيز أعمال الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، فقد أعرب عـــن الأســـف لأن التقرير لا يولي أهمية كافية لحقيقة أن العديد من العناصر الفاعلة العاملة في مجال الاستجابة الإنســـانية ليست من الأمم المتحدة. كما أن التقرير لا يعكس بشكل كاف الفرق بين المبادئ المتعلقة بعمليات السلام وتلك المبادئ التي تنظم الاستجابة الانسانية، أي مبدأ النزاهة كما تفهمه المنظمات الإنسانية. ويستند ذلك إلى الـــتزام معلـــن بـــتوفير المعونـــة عـــلى أســـاس الحاجة وحدها، وفقا لمبادئ مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمـــر/المـــنظمات غـــير الحكومية. وأوصى بأن تشمل متابعة تقرير براهيمي تدابير محددة لتناول دور المرأة في عملـــيات حفظ السلام، وأعرب نيابة عن مجتمع المنظمات غير الحكومية، عن القلق إزاء إمكانية استغلال تنفيذ تقريـــر براهـــيمي في إحكـــام سيطرة العناصر السياسية والعسكرية على الاستجابة الإنسانية ولتهديد استقلال الوكالات الإنسانية.

٦٢- ورحبـــت عدة وفود بتوفر وثيقة مستكملة خطية في إطار هذا البند من جدول الأعمال بوصفه مصدرا قـــيما للمعلومات الشاملة. وطلب البعض أن تولي المعلومات المستكملة في المستقبل مزيدا من الأهمية لمساهمات المفوضية في مختلف الآليات والقضايا التي ترغب في مناصرتها. واقترح أحد الوفود أن يحتل هذا البند ترتيبا أسبق على جدول الأعمال كي تتاح فسحة من الوقت لإجراء مناقشة مطولة.

## سابعا – بيان رئيس مجلس موظفي المفوضية

٦٣- قـــدم إلى اللجـــنة، خلال الاجتماع، استكمالا عن أنشطة مجلس موظفي المفوضية. وأشار الرئيس إلى الاستعراضات التي بدأها المفوض السامي وآثارها من حيث تخفيض عدد الموظفين. وتضمنت المسائل الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لمجلس الموظفين أمن الموظفين ومختلف جوانب إدارة الموارد البشرية في المفوضية.

## ثامنا – الإدارة

٦٤- أشار مدير شعبة الاتصالات والمعلومات إلى مختلف التحسينات لشكل اللجنة التنفيذية التي تم فحصها في آخر دورة عقدتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقدم مجموعة من المقترحات المشابهة للدورة المقبلة والتي ترد في الوثيقة EC/50/SC/CRP.3.

٦٥- وأعربت عدة وفود عن تأييدها لهذه المقترحات، ولا سيما الموضوع السنوي، الذي سيستعاض عنه هذا العام باستعراض لمنظور المفوض السامي بشأن أولويات عمل المفوضية خلال السنة الأولى من ولايته.

٦٦- واقترح عدد من الوفود أن تركز جلسات الفريق على مسائل تتسم بالتحدي وترتبط بعمليات المفوضية في الميدان. وأبدى التأييد أيضا للاجتماع المعني بالتمويل. ولاحظ أحد الوفود ضرورة إجراء مناقشات موضوعية عن التمويل قبل أن تسبق اعتماد الميزانية. وأبدت عدة وفود تطلعها إلى مزيد من المقترحات بشأن تعزيز اشتراك المنظمات غير الحكومية، والتي ينظر فيها حاليا المكتب وممثلو المنظمات غير الحكومية.

٦٧- وخـــلال الاجـــتماع، ذكر الرئيس أيضا اللجنة الدائمة بمختلف القرارات المتخذة في إطار البند المتعلق بالمفوضية في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وهي القرارات التالية:

- A/RES/55/72 – *زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين* (المكسيك)؛

- A/RES/55/74 – *مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين* ("جامع")؛

- A/RES/55/75 – *لجـــنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين*؛

A/RES/55/76 – *الذكرى السنوية الخمسون لتأسيس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليوم العالمي للاجئين؛*

A/RES/55/77 – *مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا*

## تاسعا – أي مسائل أخرى

٦٨- قبل اختتام الاجتماع، أشادت اللجنة بقيادة رئيسها، بنائب المفوض السامي المنتهية ولايته، مقرة بصفاته الإنسانية الاستثنائية وموجهة له الشكر على ما قدمه من زخم لأعمال المفوضية في مجالات عدة.

المرفق الأول

# مقرر واستنتاج

(بالصيغة المعتمدة في الاجتماع العشرين للجنة الدائمة، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٠١)

## ألف - مقرر بشأن البرنامج الشامل والتمويل في عام ٢٠٠٠ والاسقاطات لعام ٢٠٠١

(البند ٣(١) من جدول الأعمال)

*إن اللجنة الدائمة،*

*إذ تشير إلى* المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والخمسين بشأن المسائل البرنامجية والإدارية والمالية (A/AC.96/932، الفقرة ٢١)؛

(أ) *تلاحظ* أن الاحتياجات الإجمالية للمفوضية لعام ٢٠٠١ استنادا إلى المتطلبات المعروفة حاليا تصل إلى مبلغ ٨٩٨,٥ مليون دولار كما وافقت عليه اللجنة التنفيذية (ويشمل تخصيص مبلغ ١٩,١ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة، و٧ مليون دولار للموظفين المبتدئين من الفئة الفنية)، ومبلغ إضافي قدره ٥٦,٢ مليون دولار لأربعة برامج تكميلية؛

(ب) *تلاحظ* أنه بالنظر إلى انخفاض المبلغ المرحل من عام ٢٠٠٠ ومستويات الدخل المسقطة في عام ٢٠٠١، أصدرت المفوضية تعليمات لمكاتبها الميدانية بالتخطيط لتنفيذ برامجها بتوقع أنها ستحصل على نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة فقط من الميزانيات الموافق عليها؛

(ج) *تشجع* المفوضية على أن تستهدف معالجة النقص في الميزانية عن طريق تعديل الأنشطة استنادا إلى الأولويات المحددة عبر المناطق والقطاعات مع التركيز على الاحتياجات الرئيسية؛

(د) *ترحب* بالمبادرة التي اتخذها المفوض السامي لاستعراض الأولويات وآليات تمويل المفوضية، وتتطلع إلى أن يبلغها المفوض السامي بنتائج عملية الاستعراض هذه؛

(هـ) *تؤكد* على أهمية أن يقدم المجتمع الدولي التمويل الكافي لبرامج المفوضية، وتشجع اللجنة التنفيذية على إجراء مناقشة موضوعية وشفافة بشأن الميزانية قبل اعتمادها؛

(و) *تشدد على أنه* مع الأخذ بالميزانية الموحدة منذ عام ٢٠٠٠، يصبح الاعلان عن التبرعات وسدادها في وقت مبكر أمرا أساسيا للسماح باستمرار برامج المفوضية وتنفيذها في حينها؛

(ز) *تحث* جميع الحكومات على النظر في تحديد تبرعات إضافية لبرامج المفوضية في عام ٢٠٠١.

## باء – استنتاج بشأن تعزيز العمل بنهج إنمائي مجتمعي
(البند ٤(٤))

*إن اللجنة الدائمة،*

(أ) *ترحب* بالجهود التي بذلتها المفوضية الموجزة في الوثيقة EC/51/SC/CRP.6 والرامية إلى تعزيز العمل بنهج إنمائي مجتمعي لدى البحث عن حلول دائمة بالمشاركة الواجبة من اللاجئين والأفراد الذين تعنى بهم المفوضية؛

(ب) *تؤيد* الأهداف والعناصر الأساسية لهذا النهج فيما يتعلق بتخطيطه وتنفيذه؛

(ج) *تطلب إلى* المفوضية أن تنفذ نهجا مجتمعيا وأن تدخله في صلب جميع أنشطتها، وأن تروج للتنفيذ بين شركائها بالتعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة؛

(د) *توصي* المفوضية، عند تنفيذ الأنشطة المرتبطة ببناء المجتمع، بإشراك السكان المضيفين في بلد اللجوء، فضلا عن إشراك جميع فئات السكان في البلد الأصلي خلال مرحلة إعادة الادماج؛

(ه) *تطلب* إلى المفوضية أن تقدم تقريرا إلى اللجنة الدائمة بشأن التقدم المحرز في وضع السياسات وتنفيذ نهج إنمائي مجتمعي.

– – – – –